تقييم الاداء المالي في المصارف التجارية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية

(دراسة مقارنة لمصرفي بغداد والخليج التجاري للمدة 2018/2014)

المدرس المساعد فايزة حسن مسجت

جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية

المستخلص

يعد استخدام مؤشرات العائد والمخاطرة من أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية حيث أن الأرقام الموجودة في القوائم المالية لا تعكس بشكل صحيح أداء المصرف ما لم يتم تحليل هذه الارقام والربط بينها من خلال استخدام العديد من النسب والمؤشرات المالية ، وتأتي أهمية هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمصارف من كونها تعكس بشكل واضح كفاءة المصرف في استخدام وأدارة الاموال التي يملكها فضلاً عن الأساليب التي يجب أن يستخدمها للحد من المخاطر التي قد يتعرض لها، وقد هدف البحث الى تقييم الأداء المالي لعينة من المصارف التجارية الأهلية العاملة في العراق وهي مصرفي بغداد والخليج التجاري كونهما من اوائل المصارف الأهلية العاملة في العراق أما مدة الدراسة فقد كانت للسنوات (2014–2018) كونها احدث بيانات متوفرة للمصرفين فضلا عن الاحداث السياسية والأقتصادية خلال هذه الفترة والتي تعرض لها الأقتصاد العراقي واثرت بشكل كبير على أداء المصارف العاملة في العراق. وقد تمت المقارنة بين أداء هذه المصارف من خلال العوائد التي حققتها فضلا عن المخاطر التي تتعرض لها والوقوف على نقاط الضعف والقصور التي تتعرض لها والتي يجب أن يتم تلافيها ناهيك عن نقاط القوة التي تمتلكها هذه المصارف ذلك أن على المصارف الرفع من كفاءة أدائها في ظل المنافسة الشديدة بين المصارف في تقديم خدمات مصرفية متنوعة وقد توصل البحث الى أن مصرف الخليج التجاري كان الأفضل في تحقيق الأرباح من خلال ستثمار ما يملكه من موجودات مالية، الا أنه لم ينجح بشكل كبير في ادرة المخاطر التي يتعرض لها فقد كان مصرف بغداد الأفضل في ادارة هذه المخاطر والحد منها .

Abstract

The use of return and risk indicators is considered is one of the most important tools used In evaluation the financial performance of commercial banks .Where the numbers in the financial statements do not reflect the credibility of the performance of the bank unless the numbers are analyzed and linked through the use of many ratios and financial indicators. The importance of these indicators in assessing the financial performance of banks as they reflect the efficiency of the bank in the use and management of funds it owns . as well as the methods that should be used to reduce the risks that may be exposed to it . Represented in the Bank of Baghdad and Commercial Bank of the Gulf being the one of the first private banks in Iraq .

The duration of the study was (2014-2018) being the latest data available to the banks, as well as political and economic events during this period, which was exposed to the Iraqi economy and significantly affected the performance of banks in Iraq, has been compared between the performance of these banks through returns that The banks have to increase the efficiency of their performance in light of the intense competition among banks in the provision of diversified banking services, the research has concluded that Gulf Commercial Bank was the best in achieving profits through an investment owned financial assets, but he did not fully succeed in risk management that exposed the Bank of Baghdad has been the best in the management of these risks and reduce them.

المقدمة

يعد تقييم الأداء أحد المقومات الرئيسة للعملية الرقابية، حيث يتم مقارنة الأداء الفعلي لنشاط الجهاز المصرفي مع المؤشرات المالية فضلا عن مقارنة بين الأداء الفعلي للمؤسسات المصرفية مع المؤشرات المالية للقطاع المصرفي بشكل عام، وكذلك يمكن استخدام المقارنة بين عدة سنوات للمصارف نفسها من أجل تحديد الانحرافات عن الأهداف المحددة مسبقا ناهيك عن تحديد المراكز المسؤولة عنها، ومعرفة اسبابها ومحاولة تجنبها مستقبلا، وذلك من أجل الحكم على كفاءة التشغيل والادارة لتحقيق الأهداف المرجوة فضلا عن تحقيق الربحية والنمو وتطوير المؤسسات المصرفية بشكل عام (الطالب،2005: 85). اذ يشهد القطاع المصرفي في العراق الى العديد من المعوقات التي أثرت بشكل كبير على أدائه وذلك بسبب عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق والتي أثرت بشكل كبير على جميع مفاصل الاقتصاد بشكل عام وعلى القطاع المصرفي بشكل خاص نظرا لحساسية عمل المصارف الأمر الذي يتطلب الوقوف على أهم هذه المعوقات والتي تؤدي الى تراجع عمل المصارف بأدائها الضعيف وعدم استغلالها الأصول التي تمتلكها بشكل صحيح بما يعود عليها بالمنفعة وتحقيق الأرباح المناسبة.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من حاجة الاقتصاد العراقي الى تطوير الجهاز المصرفي وتقييم الأداء المالي للمصارف من أجل زيادة كفاءة الاستثمار ولاسيما الاستثمارات المنتجة في الاقتصاد، هذا من جانب ومن جانب أخر فان التقييم المالي للجهاز المصرفي يسهم في تحديد الانحرافات ومعالجتها.

مشكلة البحث

يعود تعرض الكثير من المؤسسات المصرفية بشكل عام والعراقية بشكل خاص(وذلك بسبب الوضع الاقتصادي والسياسي غير المستقر في العراق والذي له الأثر الكبير في أداء هذه المصارف) للفشل بسبب سوء الأداء المالي مما يعرض المصارف الى الافلاس فضلا عن اهمال متطلبات الادارة الكفوءة للموارد المالية المتاحة وامكانية الاستفادة منها وتوجيهها نحو الاستثمار وتحقيق العوائد.

هدف البحث

يهدف البحث الى توضيح أهمية نظام تقييم الاداء المالي في الجهاز المصرفي من اجل صياغة سياسات مصرفية ناجحة تسهم في تطوير النظام المالي في العراق فضلا عن كفاءة الأداء المالي.

فرضية البحث

يتصف الاداء المالي في المصارف التجارية العراقية بالضعف وكبر حجم الخسائر المالية التي تتعرض لها خلال المدة 2014-2018.

منهجية البحث

يركز البحث على منهجين هما:

1- المنهج الوصفي وبالاعتماد على منطلقات النظرية الاقتصادية في الأدبيات وباستخدام المراجع والبحوث من أجل وضع اطار نظري للدراسة.
2- المنهج التحليلي وهنا يتم تحليل البيانات باستخدام المؤشرات المالية المعتمدة بالجهاز المصرفي ومقارنة النسب المعيارية مع النسب الفعلية.

هيكل البحث

شمل البحث ثلاث مباحث وكما يلي :

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي والدراسات السابقة.

- المطلب الأول: الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة.
- المطلب الثاني: الاطار المفاهيمي لتقييم الأداء.
- المطلب الثالث: قياس كفاءة الأداء المالي باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية.

المبحث الثاني: تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية.

- المطلب الأول: نبذة مختصة عن المصارف عينة البحث.

- المطلب الثاني: مقارنة الأداء المالي للمصارف عينة البحث.

المبحث الثالث: الاستنتاجات والتوصيا.

- المطلب الأول: الاستنتاجات.
- المطلب الثاني: التوصيات.

المصادر.

الحدود المكانية: ستركز الدراسة كعينة لها على مصرفي بغداد والخليج التجاري كونهما من أوائل المصارف الاهلية العاملة في العراق.

الحدود الزمانية: 2014-2018 كونها احدث بيانات متوفرة للمصرفين فضلا عن الاحداث السياسية والأقتصادية التي تعرض لها الأقتصاد العراقي خلال هذه الفترة.

المبحث الاول : الاطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي والدراسات السابقة

المطلب الاول : الاستعراض المرجعي للدراسات السابقة

1- دراسة(القريشي،2004): بحث بعنوان " تقييم أداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية- خلال الفترة 1994-2006"، تناولت هذه الدراسة كيفية استخدام البيانات والمعطيات المالية في تقييم أداء المصارف وتطبيق ذلك على مجموعة من المصارف الجزائرية ، وتوضيح العلاقة المتبادلة بين ربحية المصرف و مخاطره، ثم مقارنة أداء هذه المصارف فيما بينها، وقد استخدمت لهذا الغرض نموذج تحليلي يعرف بنموذج العائد على حق الملكية(ROE) ، وقد توصلت الدراسة الى أن جانب الربحية يختلف من مصرف الى أخر ويعود ذلك الى اختلاف طبيعة النشاط الأساسي للمصرف واعتمادها صيغا تمويلية مضمونة الربحية والتأجير التمويلي.

2- دراسة (جميل وسعيد، 2007): بحث بعنوان" تقييم أداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة(2002-2004)"، هدف البحث الى الدخول بتفاصيل التأصيل العلمي لتقييم

الأداء في المصارف من خلال التعرف على النسب والمؤشرات المالية كالسيولة والربحية واستخدامها في تقييم أداء المصرف موضوع البحث، اذ افترضت الدراسة أن هذه المؤشرات ستؤدي الى اكتشاف نقاط الضعف والقوة في أداء المصرف، وقد توصلت الدراسة الى أن الأحداث التي تعرض لها العراق عام 2003 وما لحق ذلك من أعمال سلب ونهب فضلا عن الوضع الأمني المتدهور قد أدت الى انخفاض أداء المصرف، وقد أوصت الدراسة أن على المصرف البحث والتركيز على الأنشطة التي تدر عوائد مصرفية أعلى من غيرها وتقديم أفضل التسهيلات المصرفية لتشجيع العملاء على الايداع لديه.

3- دراسة (حسين،2009): رسالة ماجستير بعنوان" دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الأداء المالي للمصارف- دراسة حالة بنك أم درمان الوطني"، هدفت الدراسة الى ابراز أهمية التحليل المالي وبيان دوره في تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف السودانية والتعرف على مدى اهتمام الادارات المصرفية بنتائج التحليل المالي ، وذلك باستخدام أسلوب تحليل التغير والاتجاه وأسلوب النسب المالية، وقد توصلت الدراسة الى عدد من النتائج أهمها أن التحليل المالي يساعد الادارة على القيام بوظائفها بكفاءة ويوفر مؤشرات يمكن الاستفادة منها في تقييم الأداء المالي، وأن القوائم المالية لا تمثل مصدرا كافيا لتزويد المستخدمين بالمعلومات التي تمكنهم من اتخاذ القرارات الرشيدة مالم يتم اجراء التحليل عليها ومن أهم التوصيات التي أوصت بها الدراسة الاهتمام بالتحليل المالي حيث يجب على ادارة المصرف تخصيص ادارة معينة للقيام بالتحليل باستخدام أشخاص مختصين وأنه يجب استخدام هذا التحليل بشكل أوسع حتى يتم الاستفادة من نتائجه في معرفة اتجاهات الأداء واتخاذ القرارات الرشيدة.

4- دراسة (جدران وأخرون،2009): بحث بعنوان " تقويم كفاية أداء المصارف التجارية (دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين)" ، هدفت الدراسة الى تقويم كفاية الأداء لمصرف الرافدين للمدة من 1997 ولغاية 2001 طبقا لمدخل التحليل المالي باستخدام النسب والمؤشرات المالية، مثل نسب السيولة والربحية والعائد على الاستثمارات وغيرها من المؤشرات الاخرى، وقد توصلت الدراسة من خلال تحليل الميزانية الختامية لمصرف الرافدين الى أن المصرف لا يولي الجوانب الاستثمارية المتنوعة الاهتمام الكبير في

نشاطه بل أن الجزء الأعظم منها يستثمر في الأوراق المالية قصيرة الأجل، كما أن السياسة الاستثمارية أرتبطت الى حد ما بتمويل الانفاق الحكومي مبتعدة عن الجانب الاستثماري المرتبط بالعائد والمخاطره، وقد أوصت الدراسة بضرورة تمويل المشاريع الصناعية الكبيرة التي يعول عليها في تحقيق التنمية الاقتصادية فضلا عن أن المصرف بحاجة الى بذل المزيد من الجهود لزيادة الوعي الادخاري لدى الأفراد.

5- دراسة (عبدالستار، 2012): بحث بعنوان " تقويم الأداء المالي لمصرف الرشيد وأهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية "، هدف البحث الى دراسة عملية لقياس مخاطر السيولة المصرفية وتقديم النتائج التي يتم التوصل اليها الى مستخدمي هذه المعلومات، وقد تم استخدام بعض المؤشرات المالية بالاعتماد على بيانات الميزانية العمومية للمصرف، وقد توصلت الدراسة الى ارتفاع مخاطر السيولة لدى المصرف وذلك بسبب نقص الأرصدة النقدية في الصندوق ولدى المصارف الأخرى والتي يواجه بها المصرف التزاماته، وقد أوصت الدراسة بأنه يجب أن يكون لدى المصرف قدرة وامكانيه لتشخيص هذه المخاطر بشكل مبكر وقياساها ومعالجتها.

6- دراسة (سهام ،2014): رسالة ماجستير بعنوان" تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج Camels* – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (2008-2012)، وقد هدفت الدراسة الى تقييم أداء وكفاءة المصرف الوطني الجزائري وتحديد مدى التزامه بمعايير التقييم الدولية والوضع المالي للمصرف وعلى هذا الأساس تم تطبيق هذا النموذج، وقد خلصت الدراسة الى أن المصرف يلتزم عموما بالمعايير الدولية ومواكبة التطورات الراهنة ومساهمته في الجهاز المصرفي للدولة، فيما أوصت بضرورة بذل المزيد من الجهود للحد من القروض المتعثرة والاستفادة من خبرات المصارف العالمية في مجال تحسين كفاءة الأداء.

* يعد نظام camels من اهم انظمة التصنيف المستخدمة من قبل الهيئات الرقابية في العالم لتقييم سلامة البنوك ويعود تاريخ هذا لنظام الى عام 1979 وتشير كلمة camels لى الحروف الاولى من العناصر المكونة له ولتي تشمل ستة عناصر هي كفاية رأس المال (capital adequacy) ونوعية الاصول (asset quality) والادارة (managmnt) والربحية (erring) والسيولة (liquidity) والحساسية لمخاطر السوق (sensitivity to market risk) ويقوم هذا التصنيف على اساس تصنيف خماسي يتراوح من واحد الى خمسة، حيث ان التصنيف واحد هو الافضل والذي يعكس سلامة عمليات المصرف بينما التصنيف خمسة هو الاسوء لأنه يعكس اداء غير مرضي ويشير لوجود احتمال كبير لفشل عمل البنك.

لقد تناولت أغلب الدراسات السابقة تقييم أداء المصرف من خلال استخدام المؤشرات المالية الا أنها ركزت على جانب واحد فقط، اما جانب الربحية والسيولة أو جانب المخاطرة، ان استخدام جانب واحد غير كافي لتقييم أداء المصرف حيث أن تحقيق المصرف للأرباح لا يعني بأي حال من الأحوال عدم تعرضه للمخاطرة، ولذلك فعند تقييم الأداء المالي يجب استخدام كافة الجوانب المتعلقة بعمل المصرف. ان دراسة القريشي هي الدراسة الوحيدة التي تطرقت في تقييمها لأداء المصارف عينة البحث على هذه الجوانب وهي العائد والمخاطرة من خلال استخدام نموذج العائد على حقوق الملكية، وفي هذه الدراسة تم استخدام هذا النموذج حيث لم تجد الباحثة دراسة في هذا المجال طبقت على المصارف العراقية كما تمت الاشارة الى ذلك سابقا.

المطلب الثاني: الاطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي

يربط مفهوم كفاءة الاداء ما بين الأداء ومستواه المتحقق، ويعني ذلك تحديد مستوى معين من الأداء المرغوب تحقيقه بحيث يضمن هذا المستوى انجاز الفعاليات والعمليات الانتاجية بصورة فعالة ورشيدة، كما أنه يعبر عن استغلال الطاقات الانتاجية على مستوى المؤسسة وتوجيه الموارد الاقتصادية المتاحة نحو تحقيق أكبر قدر ممكن من العوائد وبأقل قدر ممكن من الهدر، أي التحكم الناجح في امكانيات المؤسسة المالية والمادية والبشرية بما يضمن أداء أفضل في ظل المحيط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تنشط فيه، ويطلق على ذلك تقييم الأداء لغرض تحديد الكفاءة التي يتم بها انجاز الأعمال والمهام المحددة ، لذلك يعد تقييم الأداء وسيلة من وسائل الرقابة (خالص،2004: 388).

و يعرف تقييم الأداء بأنه العملية التي تتم للتأكد والتحقق من أن الموارد المتاحة للمصرف قد استخدمت بشكل كفء أو هو عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات المالية للوقوف على الحالة المالية للمصرف وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة (القريشي، 2004: 99). كما يعرف بأنه قياس العلاقة بين العناصر المكونة للمركز المالي (الأصول ، المطلوبات، حقوق المساهمين والنشاط التشغيلي) للوقوف على درجة التوازن بين هذه العناصر ومن ثم تحديد مدى متانة المركز المالي للمصرف وفي ضوء ذلك يمكن قياس التنبؤ بالفشل المالي(احمد والكسار،2009: 7). أو أنه معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف الحصول على

معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل (العامري والركابي،2007: 111).

كما يعرف بأنه عملية تقييم ما تم انجازه مقارنة بما تم التخطيط له كما ونوعا خلال مدة زمنية معينة وباستخدام مجموعة من المعايير والمؤشرات والأساليب والأدوات لأنشطة المؤسسة كافة وتحديد الانحرافات والمسؤولية عن هذه الانحرافات ثم اتخاذ الاجراء اللازم لتصحيحها(جميل وسعيد ،2007: 118).

تعمل عملية التقييم كجزء من العملية الرقابية على قياس نتائج أعمال المؤسسة ومقارنتها بالمعايير المحددة سلفا في عملية التخطيط ومن ثم اصدار أحكام تقييمية تساعد على اتخاذ القرارات(زيود وآخرون،2005: 28).

يؤدي تقييم الأداء الى نتائج ايجابية من ناحية تحسين الأداء ورفع مستوى الكفاءة عند تحقيق الأهداف المرسومة وهذا الأمر يتطلب ضرورة الأقتناع بأهميته ولتحقيق ذلك يجب أن تتوفر بعض الشروط منها (الموقع الرسمي لديوان الرقابة المالية/https://www.fbsa.gov.iq):-

أ- أن يكون الهدف منه ليس فقط كشف أوجه الخلل والانحرافات وانما يجب أن يؤدي ذلك الى تحليل أسبابها بقصد الوصول لوسائل وطرق علاجها.

ب-تكامل عملية تقييم الأداء مع أنواع الرقابة الأخرى، اذ أنه من المعروف أن الوحدة الاقتصادية تخضع لأنواع متعددة من الرقابة أهمها الرقابة الخارجية والرقابة الداخلية.

ج- أن يكون نظام التقييم بسيطا، حيث أنه يجب الاكتفاء بأقل عدد ممكن من النماذج التي يطلب من الوحدة الاقتصادية استيفاء بيانتها لغرض القيام بعملية التقييم ويستلزم الأمر أيضا الاكتفاء بأقل عدد من المؤشرات والمعايير التي يتم أختبار الأداء الفعلي في ضوئها، وذلك لضمان عدم طلب بيانات لا فائدة ترجى منها وعدم اشغال جهاز التقييم في أعمال يمكن الاستغناء عنها.

د- أن يكون نظام تقييم الأداء واضحا ومعروفا للوحدات الاقتصادية أو مراكز المسؤولية التي يتم تقييمها بما ينعكس أثره في النهاية على تحسين الأداء ورفع كفاءته وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

ان عملية تقييم الأداء تسهم بالوقوف على مواقع الخلل والضعف في المؤسسة الاقتصادية ومن هنا تنبع أهميتها، ويمكن أن نلخص هذه الأهمية بالنقاط الآتية(رضوان، 2012: 11):-

أ- يعد تقييم الأداء أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة.

ب-يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنشأة.

ج- يعد من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنشأة أم على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة.

د- اختبار مدى تحقيق المنشأة للأهداف الموضوعة باستخدام البيانات المالية والاحصائية.

هـ- معرفة مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات خلال السنة المالية.

وهناك العديد من الأهداف تسعى المصارف الى الوصول اليها من خلال تقييم الأداء المالي ومن أهم هذه الأهداف ما يلي(جمعة،2000: 38):-

أ- الوقوف على مستوى انجاز المؤسسة مقارنة بالأهداف المدرجة في خططها المستقبلية.

ب-تنشيط الأجهزة الرقابية على أداء عملها عن طريق المعلومات التي تقدمها عملية التقييم وانجازها للأهداف المرسومة كما هو مطلوب.

ج- الوقوف على مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة بطريقة رشيدة لتحقيق أكبر قدر من العوائد.

د- الكشف عن أماكن الخلل والضعف في نشاط المصرف أو المؤسسة الاقتصادية واجراء تحليل شامل لها وبيان مسبباتها وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لتصحيحها.

هناك العديد من المراحل والخطوات التي يجب أن تتم لغرض الوصول الى تقييم فعلي لأداء المصرف والحصول على نتائج لهذا التقييم بشكل واضح، وهذه الخطوات أو المراحل سيتم توضيحها كما يلي (الكرفي، 2007: 44):-

أ- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل واعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء المصرف خلال فترة زمنية معينة.

ب-احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل الربحية والسيولة (وهي من أهم المؤشرات التي تستخدم في هذا المجال) وتتم بإعداد واختيار الادوات التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

ج- دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الانحرافات والفروقات ومواطن الضعف للأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو المخطط له.

د- وضع التوصيات الملائمة معتمدين بذلك على عملية تقييم الأداء من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على المصرف للتعامل معها ومعالجتها.

المطلب الثالث: قياس كفاءة الأداء المالي باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية

تختلف مؤشرات قياس أداء المصارف باختلاف المستفيدين من تقارير الأداء، ولأن تقييم الأداء عملية شاملة تستفيد منها ادارة المصرف وجميع الجهات الرقابية، لذا بالإمكان استخدام عدة نماذج لقياس أداء المصارف منها نموذج العائد على حقوق الملكية ROE (القريشي،2004: 90).

ظهر نموذج العائد على حقوق الملكية سنة 1972 وهو يوضح العلاقة المتبادلة بين الربحية والمخاطرة انطلاقا من اعتماده على القوائم المالية، وبالاعتماد على مؤشرات العائد والمخاطرة ، حيث يتم قياس ربحية المصرف من خلال العائد على حقوق الملكية اذ يعد من أكثر المقاييس أهمية لأنه يتأثر بأداء المصرف حيث يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية وكلما أرتفع هذا العائد كان الأمر أفضل لأن هذا يعني أن المصرف يمكنه توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين (مسعودي،2015: 45).

ويتم ذلك من خلال تحليل مجموعة من النسب يتم تلخيصها في أشكال عدة تمكن المحلل من تقييم مصدر وحجم أرباح المصرف، ويمكن تلخيص مؤشرات هذا النموذج كما يلي:

هناك مجموعتان من النسب الأولى تتعلق بقياس العائد والربحية والثانية تقيس المخاطر، وفيما يتعلق بالمجموعة الأولى يمكن توضح هذه العلاقة بين هذه المؤشرات من خلال قياس ربحية المصرف عن طريق العائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول حيث يعد معدل العائد على

حقوق الملكية من أكثر وأهم المقاييس انتشارا لأنه يتأثر بشكل كبير بأداء المصرف ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي(السيد علي،2004: 145):-

- العائد على حقوق الملكية = صافي الربح / حقوق الملكية

وكلما أرتفع هذا العائد ا كان ذلك أفضل لأن هذا يدل على أن المصرف يستطيع توزيع الأرباح على المساهمين .

- العائد على الاصول= صافي الدخل/ اجمالي الموجودات

ويدل هذا العائد على مدى استغلال المصرف لأصوله من توليد الربح.

- هامش الربح = صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الايرادات
- منفعة الاصول= اجمالي الايرادات / اجمالي الموجودات

اما المجموعة الثانية فهي مؤشرات لقياس المخاطر التي تواجه المصرف ويمكن أن نعبر عنها بنسبه واحدة أو عدة نسب وذلك بحسب العناصر المكونة أو التي ترتبط بمخاطر معينة ويمكن تلخيص هذه النسب بما يلي(الصيرفي،2006: 67) :

- مخاطر الائتمان = مخصصات خسائر القروض / اجمالي القروض

يعد منح الائتمان المصرفي من الأنشطة الرئيسة لأغلب المصارف التجارية التي قد تواجه بسببها العديد من المخاطر مثل خطر توقف العميل عن السداد ومخاطر التركيز الائتماني وكلها تؤدي الى مواجهة المصرف الى صعوبات كبيرة.

- مخاطر السيولة = النقد والارصدة لدى المصارف / اجمالي الموجودات

يشير ارتفاع هذا المؤشر الى انخفاض مخاطر السيولة على اعتبار أن ذلك يعكس زيادة الأرصدة النقدية سواء كانت في الصندوق أم لدى المصارف، و تنشأ هذه المخاطر من عدم قدرة المصرف على خفض التزاماته أو تمويل الزيادة في الأصول الأمر الذي يؤدي الى التأثير السلبي على الربحية بالأخص عندما تكون هناك صعوبة في تحويل أصول المصرف الى نقدية بسرعة وبدون اي خسائر، وهنا يواجه المصرف حالتين الأولى هي خطر السيولة والتي تعني أنه

لا يستطيع مواجهة طلبات السحب المتزايد من طرف المودعين، أما الحالة الثانية فتسمى خطر التمويل وهي تعني انخفاض حجم موارد المصرف مع ثبات استخداماته(الكروي،2009: 6)

- مخاطر رأس المال = حقوق الملكية / اجمالي الموجودات

وتتمثل في احتمال عدم مقدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته ويحدث هذا عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول المصرف الى مستوى أقل من القيمة السوقية لالتزامات المصرف (الرضا،2005: 7).

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية

سيتم في هذا المطلب المقارنة بين المصارف عينة البحث من خلال مؤشرات العائد والمخاطرة وباستخدام النسب المالية، حيث تم اختيار مصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري وهما من المصارف الأهلية العاملة في العراق .

المطلب الاول: نبذة مختصرة عن المصارف عينة البحث

1- نبذة مختصرة عن مصرف بغداد

تأسس المصرف كشركة مساهمة خاصة برأس مال اسمي قدره (100) مليون دينار عراقي بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/4512 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات بتاريخ 1992/2/18 بموجب قانون الشركات النافذ آنذاك والمرقم(36) لسنة 1983 المعدل، وهو أول مصرف عراقي خاص سمح تعديل قانون البنك المركزي العراقي رقم (12) لسنة 1991 بإجازته، وباشر المصرف في نشاطه في أعمال الصيرفة المرخص بها اعتبارا من 1992/9/12 ووصل رأس المال المكتتب به 250 مليار دينار عراقي في نهاية العام 2018 كما زادت عدد فروع المصرف حتى وصلت الى (33) مصرفاً في نهاية العام نفسه منتشرة في العاصمة بغداد وبقية المحافظات، يقوم المصرف بالخدمات المصرفية كافة ومنح التسهيلات الائتمانية وتقديم الاستشارات المالية فضلا عن الخدمات المصرفية الإلكترونية(الموقع الرسمي لمصرف بغداد https://www.bankofbaghdad.com.iq/).

2- نبذة مختصرة عن مصرف الخليج التجاري

تأسس مصرف الخليج التجاري كشركة مساهمة خاصة بموجب شهادة التأسيس المرقمة م.ش/ 7002 المؤرخة في 1999/10/20 الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات على وفق قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 المعدل برأسمال قدره (600) مليون دينار عراقي مدفوعة بالكامل، وقد باشر المصرف بأعماله عن طريق الفرع الرئيس بتاريخ 2000/4/1 بعد حصوله على اجازة ممارسة أعمال الصيرفة الصادرة من البنك المركزي العراقي وفقا لأحكام قانون البنك المركزي رقم (64) لسنة 1976 السائد في ذلك الوقت. بلغ عدد فروع المصرف في نهاية عام 2018 (21) مصرفاً عاملة داخل العراق سبعة منها في العاصمة بغداد و (14) فرعا منتشرة في المحافظات الأخرى وبرأس مال وصل الى (300) مليار دينار عراقي في نهاية عام 2018، يقوم المصرف بجميع الأعمال المصرفية من قبول الودائع ومنح التسهيلات الائتمانية المختلفة وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية فضلا عن خدمات البطاقات الائتمانية وغيرها من النشاطات المالية المختلفة (الموقع الرسمي لمصرف الخليج التجاري https://www.gcb.iq/).

المطلب الثاني :مقارنة الأداء المالي للمصارف عينة البحث

أولا: مؤشرات العائد

1- العائد على حقوق الملكية

ان هذه النسبة تقيس معدل الربحية (العائد) على أموال الملاك المستثمرة في المشروع وكلما انخفضت هذه النسبة فان ذلك يدل على أن المصرف غير قادر على توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين(السبهان،2016: 35).

يوضح الجدول(1) العائد على حقوق الملكية لمصرفي بغداد والخليج التجاري حيث بين أن العائد على حقوق الملكية لمصرف بغداد في سنة 2014 (9.50%) ثم انخفض الى (2.44%) في عام 2015 وهذا يدل على أن المصرف لم يحقق أرباحاً يستطيع من خلالها منح توزيعات أكثر على المساهمين الا أن هذا العائد أرتفع مرة أخرى عام 2016 الى (7.1%) ثم عاد وأنخفض الى(2.21%،1.55%) خلال السنوات 2017 و 2018.

جدول (1) العائد على حقوق الملكية ROE
لمصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري (%)

المصرف / السنوات	مصرف بغداد	مصرف الخليج التجاري
2014	9.50	10.40
2015	2.44	3.06
2016	7.15	1.84
2017	2.21	1.31
2018	1.55	1.88

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية (2014-2018) لمصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري .

أما فيما يخص مصرف الخليج التجاري فقد كانت النسبة (10.40%) في سنة 2014 اذ انخفض صافي الأرباح التي حققها المصرف عن السنة السابقة فقد بلغ صافي الربح القابل للتوزيع (42753) مليون دينار عراقي وذلك نتيجة انخفاض في ايرادات فوائد العمليات المصرفية المستلمة وايرادات الاستثمار وذلك بسبب الاوضاع السياسية والاقتصادية غير المستقرة في البلد. وبدأت بالتذبذب بعد ذلك خلال السنوات (2015 الى 2018) حيث انخفضت الى (1.88%) في عام 2018 وذلك بسبب الانخفاض الحاصل بحقوق المساهمين اذ انخفضت النسبة عام 2018 بحدود (2%) عن السنة السابقة(التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري للمدة(2014-2018). ومن خلال المقارنة بين المصرفين عينة البحث نجد أن مصرف بغداد كان الأفضل في تحقيق العائد على حقوق الملكية من مصرف الخليج التجاري أي أنه تم توزيع أرباح أكثر على المساهمين وذلك بسبب الأرباح الصافية التي حققها المصرف خلال مدة الدراسة حيث بلغت(27.7، 6.4، 20.2، 6.1، 4.1) مليار دينار عراقي على الترتيب (التقرير السنوي لمصرف بغداد (2014-2018).

2- العائد على الأصول ROA

تعبر هذه النسبة عن مدى قدرة المصرف في تحقيق عوائد وأرباح على جميع مصادر الأموال المستثمرة وكلما زادت هذه النسبة كلما كان المصرف كفوءاً في استثمار أصوله في العمليات التي تدر عليه الأرباح (بن ساحة،2013: 97).

جدول (2) العائد على الاصول ROA
لمصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري (%)

المصرف / السنوات	مصرف بغداد	مصرف الخليج التجاري
2014	1.52	4.42
2015	0.36	1.21
2016	1.6	0.73
2017	0.56	0.70
2018	0.37	0.001

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية (2014-2018) لمصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري .

من خلال الجدول (2) نلاحظ انخفاض العائد على الأصول في مصرف بغداد خلال سنوات الدراسة حيث بلغ (1.52%) عام 2014 ثم انخفض الى (0.36%) في عام 2015 وعاد مره أخرى في الارتفاع عام 2016 الا أنه عاد وانخفض مرة أخرى ليصل الى (0.37%) عام 2018 ومن أهم الأسباب التي أدت الى هذا الانخفاض أن مصرف بغداد لديه أرصدة نقدية في فروع البنك المركزي العراقي في أربيل والسليمانية ونظرا للظروف السياسية والاقتصادية السائدة في العراق فان عملية استغلال هذه الأرصدة في العمليات المصرفية محدود جدا (التقرير السنوي لمصرف،2018: 21).

أما مصرف الخليج التجاري فقد كان أفضل من مصرف بغداد خلال عام 2014 حيث بلغت هذه النسبة (4.42%) الا أن هذه النسبة استمرت بالانخفاض الى أن وصلت الى (0.001%) عام 2018 ويرجع السبب في هذا الانخفاض الى الانخفاض الحاصل في اجمالي الايرادات عام 2018 حيث بلغت نسبة الانخفاض بحدود (82%) عن السنة السابقة(التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري للمدة(2014–2018). وهذا يدل على انخفاض كفاءة مصرف الخليج التجاري في استثمار موجوداته بما يحقق أرباحاً مناسبة. وعند المقارنة بين المصرفين نجد أن مصرف بغداد أفضل نسبيا من مصرف الخليج التجاري في تحقيق عوائد من أصوله المستثمرة.

3- هامش الربح PM

تعبر هذه النسبة عن الأهمية النسبية لصافي الأرباح التي حققها المصرف التجاري بالنسبة الى اجمالي الايرادات وأي زيادة في هذه النسبة تعني زيادة كفاءة الأداء المالي للمصرف وذلك من خلال تحقيق معدلات أكبر من الأرباح بالنسبة الى اجمالي الايرادات.

ويبين الجدول (3) هذه النسبة حيث يتضح أن مصرف بغداد حقق هامش ربح بلغ (36.52%) عام 2014 ثم انخفضت هذه النسبة الى (7.19%) عام 2015 الا أنها عادت وارتفعت من جديد حتى وصلت الى (27.49%) عام 2016 ولكن هذا الارتفاع لم يستمر اذ انخفضت هذه النسبة من جديد الى (11.30% ،11.35%) خلال العامين 2017 و2018 . ويعود السبب في هذا نتيجة لتراجع ايرادات المصرف بسبب انخفاض صافي أرباح العملات على الرغم من انخفاض مصاريف المصرف والمتمثلة بانخفاض المصاريف التشغيلية التي منها رواتب الموظفين حيث قام مصرف بغداد بتقليص عدد الموظفين فضلا عن فرض غرامات على المصرف مقدارها(10.670.877.951) دينار عراقي عن التصاريح الجمركية لسنة 2012 عن غرامات الفرق بين المبلغ المحول من نافذة البنك ومجموع مبالغ التصاريح المقدمة غير الصحيحة وقد وافق البنك المركزي على تقسيط المبلغ المذكور الى (30) شهراً دفع منها المصرف أربعة أقساط خلال العام 2018 (التقرير السنوي لمراقبي حسابات مصرف بغداد، 2014: 4). وهذه المبالغ تؤثر بشكل كبير على ايرادات المصرف مما يؤدي الى انخفاض هامش الربح المتحقق. أما فيما يخص مصرف الخليج التجاري فنلاحظ تذبذب هذه النسبة بالارتفاع والانخفاض خلال سنوات الدراسة اذ بلغت هذه النسبة (44.40%، 15.23%، 22.49%، 36.15%، 30.56%) على التوالي خلال السنوات من 2014–2018. وهذا يدل على أن المصرف قد حقق ارتفاعاً في ايراداته وهذا ان دل على شيء انما يدل على كفاءة المصرف في تحقيق معدلات أكبر من الأرباح وخفض المصروفات الى أقل حد ممكن.

جدول (3) هامش الربح PM

لمصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري (%)

المصرف / السنوات	مصرف بغداد	مصرف الخليج التجاري
2014	36.52	44.40
2015	7.19	15.23
2016	27.49	22.49
2017	11.30	36.15
2018	11.35	30.56

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية (2014-2018) لمصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري

4- منفعة الأصول UA

تعبر هذه النسبة عن قدرة الموجودات في المصرف على تحقيق الايرادات وكلما أرتفعت هذه النسبة دل ذلك على تحقيق المصرف لقدر أكبر من الايرادات في ظل ما متوفر من موجودات.

جدول (4) منفعة الاصول UA
لمصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري (%)

المصرف / السنوات	مصرف بغداد	مصرف الخليج التجاري
2014	4.16	9.96
2015	5.12	7.97
2016	6.13	3.25
2017	4.96	1.93
2018	3.28	2.87

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية (2014-2018) لمصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري .

من خلال بيانات الجدول (4) يتضح أن مصرف الخليج التجاري كان أفضل في استخدام أصوله واستثمارها في عمليات تدر عليه ايرادات خلال العامين 2014،2015 حيث بلغت هذه النسبة (9.96%، 7.97%) على التوالي، أما مصرف بغداد فقد كانت النسبة (4.16%، 5.12%) خلال المدة نفسها، أما بقية السنوات فقد كان مصرف بغداد أفضل نسبيا من مصرف الخليج التجاري حيث تراوحت هذه النسبة (6.13%، 4.96%، 3.28%) للسنوات من 2016، 2017، 2018 على الترتيب، اما مصرف الخليج التجاري فقد حقق نسباً أقل تراوحت بين (3.25% – 1.93% – 2.87%) للسنوات الثلاث الأخيرة، وهذا يدل على انخفاض كفاءة المصرف في استغلال موجوداته فضلا عن انخفاض الايرادات التشغيلية بسبب انخفاض صافي ايرادات الفوائد والعمولات مما أدى الى انخفاض الأرباح المتحققة. ونلاحظ هنا أن مصرف بغداد كان الأفضل نسبياً في تحقيق المنفعة من أصوله المستثمرة حيث حقق مستويات متقاربة نسبياً.

ثانيا: **مؤشرات المخاطرة**

1- مخاطر الائتمان

تعد مخاطر الائتمان من النسب المهمة في بيان المخاطر التي تتعرض لها المصارف، فمن خلالها يتم تحديد حجم الخطر الذي قد يتعرض له المصرف فيما يتعلق بمنح القروض والتسهيلات الائتمانية وكلما زادت هذه النسبة فان ذلك يعني أن المصرف يواجه مخاطر عدم السداد من المقترضين فضلا عن أنها تعني ان المصرف غير كفوء في ادارة الائتمان وتحليله ومتابعته ولذلك يجب أن تقل هذه النسبة الى أقل حد ممكن. الجدول (5) يوضح أن مصرف بغداد يواجه مخاطر ائتمانية أكبر من المخاطر التي يتعرض لها مصرف الخليج التجاري حيث بلغت هذه النسبة (7.42%) عام 2014 وهي نسبة منخفضة نسبيا الا انها ارتفعت بعد ذلك خلال السنوات (2015–2018) اذ بلغت (12.60%، 12.93%، 17.87%، 18.66) على التوالي وهذا يدل على أن المصرف يواجه مخاطر ائتمانية متزايدة . ويعود ذلك الى انخفاض مخصصات الخسائر الائتمانية الى اجمالي القروض الممنوحة فضلا عن تعثر بعض العملاء لدى المصرف عن السداد حيث بلغت التسهيلات الائتمانية المتعثرة (157) مليار دينار عراقي خلال العام 2018 اي ما نسبته (81.7%) من اجمالي التسهيلات الممنوحة (التقرير السنوي

لمصرف بغداد،2018: 8). وهذا يتطلب من المصرف دراسة و تحليل هذه التسهيلات والضمانات المقدمة مقابلها واتخاذ الاجراءات المطلوبة بصدد تحصيلها.

جدول (5) مخاطر الائتمان
لمصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري (%)

المصرف / السنوات	مصرف بغداد	مصرف الخليج التجاري
2014	7.42	3.12
2015	12.60	4.50
2016	12.93	4.86
2017	17.87	6.97
2018	18.66	7.50

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية (2014-2018) لمصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري .

أما مصرف الخليج التجاري فقد كانت هذه المخاطر منخفضة نسبيا أمام المخاطر التي يتعرض لها مصرف بغداد على الرغم من ارتفاعها خلال سنوات الدراسة الا أنها لم تتجاوز الـ(7.5%) خلال مدة الدراسة وهو أعلى مستوى لها خلال العام 2018، ، وبهذا يمكن القول أن مصرف الخليج التجاري يتعرض الى مخاطر ائتمانية أقل نسبيا من المخاطر التي يتعرض لها مصرف بغداد . وذلك بسبب زيادة مخصصات الخسائر الائتمانية الى اجمالي القروض التي يمنحها فضلا عن ان المصرف يعمل على ادارة الائتمان من خلال وضع سقوف لمبالغ التسهيلات الائتمانية وفقا لتعليمات البنك المركزي كما انه يحاول التأكيد على تقييم الوضع الائتماني للعملاء فضلا عن الحصول على الضمانات الكافية والمناسبة(التقرير السنوي لمصرف الخليج التجاري،2018: 12).

2- مخاطر السيولة

تقيس هذه النسبة النقد والأرصدة لدى المصارف الى اجمالي الموجودات وهي مخاطر احتمالية عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل عند استحقاقها بسب عدم قدرته على

توفير التمويل اللازم بسبب عدم المقدرة على تحويل الأدوات المالية كالسندات مثلا او غيرها من الأصول الى نقد دون خسارة في رأس المال أو الدخل(بو عبدلي وعمان ،2016: 318).

جدول (6) مخاطر السيولة
لمصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري (%)

المصرف / السنوات	مصرف بغداد	مصرف الخليج التجاري
2014	54.30	44.72
2015	51.34	30.18
2016	45.13	20.56
2017	45.42	33.44
2018	70.82	33.58

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية (2014-2018) لمصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري .

من الجدول (6) نلاحظ ان مخاطر السيولة مرتفعة نسبيا لدى مصرف بغداد اذ بلغت (54.30%) في عام 2014 وهذا ان دل على شيء فانه يدل على صعوبة لدى مصرف بغداد في مواجهة التزاماته وعدم مقدرته على تحويل الاصول التي يمتلكها الى نقد بالسرعة الكافية التي تمكنه من مواجهة التزاماته المالية، وقد استمرت هذه النسبة بالارتفاع عام 2015 حيث انخفضت نسبة النقد الى اجمالي الموجودات لتصبح (51.34%) وقد استمرت هذه المخاطر بالارتفاع خلال عامي 2016 و2017 الا أن هذه النسبة أرتفعت لتصل الى (70.82%) عام 2018 وهذا يدل على انخفاض مخاطر السيولة لدى المصرف. ومن أهم الأسباب التي أدت الى زيادة مخاطر السيولة تعرض المصرف نتيجة للمخاطر التشغيلية وظروف عدم الاستقرار الى مرات عديدة من السرقة والاختلاس بلغ مجموع قيمتها (36.395.375) الف دينار عراقي وكان آخرها تعرض فرع القرنة في البصرة الى عملية تلاعب واختلاس خلال العام 2018 نتج عنه نقص في السيولة مقداره (5443400) دينار عراقي وقد قام المصرف برفع دعوى قضائية ضد موظفي المصرف لم تحسم لغاية اليوم، وقد ورد في وثيقة التأمين على النقود المبرمة مع شركة الأمين للتأمين ما يشير الى عدم شمول السرقة بالتعويض في حال كان الاختلاس بالتعاون مع

موظفي المصرف وهذا يوجب على المصرف تعديل هذه العقود بحيث تشمل جميع أنواع السرقات (تقرير مراقبي حسابات مصرف بغداد،2018: 8). أما فيما يتعلق بمصرف الخليج التجاري فان هذه النسبة بلغت (44.72%، 30.18%، 20.56%، 33.44%، 33.58%) على التوالي خلال المدة من 2014 ولغاية 2018 وهذا يعني أن مصرف الخليج التجاري يعاني من مخاطر بالسيولة تمنعه من الوفاء بالتزاماته بالسرعة الكافية وذلك لعدم توفر سيوله كافيه لديه لسد هذه الالتزامات. ومن أهم الأسباب التي أدت الى نقص السيولة هو دفع المصرف لغرامات متعددة خلال سنوات الدراسة لأسباب عديدة منها نقص في عدد الأوراق المالية فضلا عن وجود أوراق نقدية مزيفة (تقرير مراقبي حسابات مصرف الخليج التجاري،2018: 6). ان انخفاض هذه النسبة يدل على أن المصرف يواجه مخاطر عالية من السيولة الأمر الذي يتطلب منه أن يحاول بالوسائل كافة السيطرة على هذه المخاطر باتخاذ التدابير الكافية لذلك من خلال تنويع مصادر التمويل وادارة الموجودات والمطلوبات وموائمة آجالها والاحتفاظ برصيد كاف من النقد وما في حكمه والأوراق المالية القابلة للتداول.

3- مخاطر رأس المال

تبين هذه النسبة مدى قدرة رأس المال أو حقوق الملكية في تمويل الموجودات بمعنى مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية في تغطية الخسائر المحتملة في اجمالي الموجودات وكلما زادت هذه النسبة اعتبرنا أن المصرف يتعرض الى مخاطر رأس مال كبيرة وذلك لأن زيادتها تتعارض مع مصلحة الملاك أو المساهمين فهي تمثل حماية أفضل للمودعين وفي الوقت نفسه تؤدي الى حدوث انخفاض في معدل العائد على رأس المال مما يلحق الضرر بالمساهمين (الخاقاني وابو هونه،2017: 229).من الجدول (7) يمكن القول أن مصرف الخليج التجاري يتعرض لمخاطر رأس مال أكبر من المخاطر التي يتعرض لها مصرف بغداد كما هو موضح بالجدول (7) وهذا يدل على أن المصرف يعتمد بشكل كبير على رأس مالة لتمويل العجز او النقص في موجوداته. كما أن المصرف قد خالف ولمرات عديدة تعليمات البنك المركزي باستثمار ما قيمته (23%) من رأسماله والتي تنص التعليمات بعدم تجاوزها الـ (20%) (تقرير مراقبي حسابات مصرف الخليج التجاري،2018: 6). كل ذلك أدى الى تزايد المخاطر الرأسمالية لمصرف الخليج التجاري. أما مصرف بغداد فقد تراوحت هذه النسبة بين(16.00%-

23.95%) خلال نفس المدة، وعلى الرغم من ارتفاعها بشكل مستمر الا أنها لم تصل الى اقل نسبة لهذه المخاطر لدى مصرف الخليج العربي وهذا مؤشر جيد، مما يمكننا من القول أن مصرف بغداد أفضل في ادارة المخاطر الرأسمالية التي يتعرض لها من مصرف الخليج التجاري.

جدول (7) مخاطر رأس المال
لمصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري (%)

المصرف / السنوات	مصرف بغداد	مصرف الخليج التجاري
2014	16.00	42.53
2015	17.32	39.65
2016	23.56	39.61
2017	25.40	53.18
2018	23.95	54.37

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على التقارير السنوية (2014-2018) لمصرف بغداد ومصرف الخليج التجاري .

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات

المطلب الاول: الاستنتاجات

1- يعد تقييم الأداء المالي مهما في جميع المجالات الاقتصادية لاسيما في مجال العمل المصرفي لما له من تأثير كبير في تحقيق معدلات عالية من الأرباح.
2- يعد نموذج العائد على حقوق الملكية من النماذج المهمة والتي يتم من خلالها تقييم أداء المصرف حيث يركز على العوائد التي تحققها فضلا عن أهم المخاطر التي يتعرض لها والتي تؤدي الى انخفاض أداء المصرف.
3- من خلال استخدام مؤشرات العائد نلاحظ أن مصرف الخليج التجاري كان الأفضل في تحقيق الارباح وذلك لارتفاع العائد على حقوق الملكية ومؤشر هامش الأرباح نسبياً، فقد كان المصرف أفضل في تحقيق الأرباح وتوزيعها على المساهمين.

4- مصرف بغداد فقد كان الأفضل في استثمار أصوله وتحقيق أقصى منفعة منها وهذا يدل على كفاءة المصرف في القدرة على استخدام موجوداته في عمليات استثمارية منتجة.

5- هناك العديد من الأسباب التي أدت الى ارتفاع المخاطر التي تتعرض لها المصارف عينة البحث منها عمليات السرقة والمخاطر التشغيلية نتيجة لعدم الاستقرار السياسي في العراق فضلا عن المخالفة لبعض تعليمات البنك المركزي ، وبشكل عام نلاحظ أن مصرف بغداد تعرض الى مخاطر سيولة و مخاطر رأسمالية أقل نسبياً من المخاطر التي تعرض لها مصرف الخليج التجاري

6- مصرف الخليج التجاري كان الأفضل في ادارة المخاطر الائتمانية من مصرف بغداد وذلك بسبب وضع سقف لمبالغ الائتمان الممنوح للعملاء فضلا عن قيام المصرف بتقييم الوضع الائتماني للعملاء والحصول على الضمانات الكافية .

7- ان أداء المصارف عينة البحث كان ضعيف بشكل عام وذلك حسب نتائج المؤشرات التي تم استخدامها مما يعني أن هذه المصارف لم تكن قادرة على ادارة واستثمار موجوداتها وأصولها المالية بالشكل الذي يؤدي الى الاستفادة القصوى منها وهذا يتفق مع فرضية البحث.

المطلب الثاني : التوصيات

1- يجب على المصارف تبني قواعد الافصاح والشفافية من أجل تقييم أداء مالي سليم من خلال القوانين الخاصة بذلك و التي تفرض عليها من قبل البنك المركزي.

2- البحث الدائم عن جميع الوسائل والتقنيات الجديدة في مجال استثمار الأموال في المشاريع الانتاجية التي تحقق لها عوائد مالية .

3- استخدام أساليب التقييم والتحليل المالي الحديثة والمتطورة.

4- ضرورة وجود ادارة مخاطر كفوءة وقائمة بحد ذاتها في المصارف مهمتها العمل على الحد من المخاطر التي قد تتعرض لها المصارف ومحاولة ايجاد الحلول المناسبة لتخفيف هذه المخاطر.

5- اقامة دورات تدريبية للعاملين في المصرف لغرض تأهيلهم للعمل الكفوء وبما يحقق المصلحة للعاملين والمصرف على حد سواء.

6- استخدام الأساليب التكنلوجية المتطورة في مجال العمل المصرفي في مجال ادارة الاموال وتقديم الخدمات المصرفية الحديثة.

المصادر

1- احمد، محمود جلال ، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الاداء المالي والتنبؤ بالأزمات المالية للشركات(الفشل المالي)، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الاردن، 2009.

2- بن ساحة، علي، قياس الكفاءة المصرفية للبنوك الخاصة في ظل التحرير المالي، مجلة الواحات للبحوث الدراسات، العدد(18)،2013.

3- بو عبدلي، احلام واحمد عمان، قياس درجة الكفاءة التشغيلية ودورها في ادارة مخاطر السيولة في البنوك باستخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات DEA ، العدد(11)،2016.

4- التقارير السنوية الخاصة بمراقبي الحسابات لمصرف بغداد – السنوات (2014–2018).

5- التقارير السنوية الخاصة بمراقبي الحسابات لمصرف الخليج التجاري– السنوات (214–2018)

6- التقارير المالية السنوية لمصرف بغداد– السنوات (2014–2018).

7- التقارير المالية السنوية لمصرف الخليج التجاري– السنوات (2014–2018).

8- جدران، كريم خضير واخرون، تقويم كفاءة اداء المصارف التجارية– دراسة تطبيقية في مصرف الرافدين، مجلة واسط للعلوم الانسانية، العدد(12)، 2009.

9- جمعة، السعيد فرحان، الاداء المالي لمنظمات الاعمال والتحديات الراهنة، دار المريخ للنشر، الطبعة (1) المملكة العربية السعودية، 2000.

10- جميل، سنان زهير ، سوسن احمد سعيد، تقييم اداء المصارف التجارية باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للفترة (2002–2004)، مجلة تنمية الرافدين، المجلد(85)، العدد(29)، 2007.

11- حسين، هاجر محمد صالح، دور التحليل المالي في تقويم كفاءة الاداء المالي للمصارف السودانية (دراسة حالة البنك الزراعي السوداني)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، 2009.

12- خالص، صالح، تقييم كفاءة الاداء في القطاع المصرفي، مجلة كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية، العدد(30)، الجزائر، 2004.

13- الخاقاني، نوري عبد الرسول، صلاح عامر ابو هونه، تحليل كفاية رأس المال على السيولة المصرفية– دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد(9)، العدد(3)، 2017.
14- الرضا، عقبة، دور مصرف سوريا المركزي في الرقابة على المصارف الاخرى والية تفعيلة، مجلة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد(2)، العدد(27)، 2005.
15- رضوان، محمود عبدالفتاح، تقييم اداء المؤسسات في ظل معايير الاداء المتوازن، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة (1)، 2012.
16- زيود، لطيف واخرون، تقويم اداء المصارف باستخدام ادوات التحليل المالي– دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد(27)، العدد(4)، 2005.
17- السبهان، شروق خلف لطيف، تقييم السياسية الائتمانية وانعكاسها على الاداء المصرفي– دراسة تحليلية في عينة من المصارف العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، 2016.
18- السيد علي، عبدالمنعم و نزار سعد الدين، النقود والمصارف والاسواق المالية، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
19- سهام، تميمة، تقييم اداء البنوك التجارية باستخدام نموذجcamels، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري(2008–2012)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر، 2014.
20- الصيرفي، محمد عبد فتاح، ادارة البنوك، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،2006.
21- الطالب، غسان سالم، تقييم الاداء المالي للبنك الاسلامي الاردني للتمويل والاستثمار، المجلة الارنية للعلوم الانسانية، المجلد(8)،العدد(1)،2005.
22- عبدالستار، رجاء رشيد، تقويم الاداء المالي لمصرف الرشيد واهميته في قياس مخاطر السيولة المصرفية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد(31)، 2012.
23- العامري، زهرة حسن، علي خلف الركابي، اهمية النسب المالية في تقويم الاداء(دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد(63)، 2007.
24- القريشي، محمد محمود ، تقييم اداء المؤسسات المصرفية، دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994–2006، مجلة الباحث، العدد(3)، 2004.
25- الكرفي، مجيد، تقويم الاداء باستخدام النسب المالية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة(2)، عمان، 2007.
26- الكروي، بلال نوري سعيد، تقييم ربحية المصارف باستخدام مؤشرات السيولة، دراسة مقارنة لمصرفي

الرافدين والرشيد، المجلة العراقية للعلوم الادارية، العدد(24)، 2009.
27- الموقع الرسمي لديوان الرقابة المالية https://www.fbsa.gov.iq/
28- مسعودي، سناء، تقييم الاداء المالي للبنوك التجارية (دراسة حالة وكالتي BNA و CPA للفترة 2009-2012، اطروحة دكتوراه مقدمة الى كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، قسم العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2015.